

- العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث. وقد افترض النزاع في المقدمتين الصغرى والكبرى، وقد بدأ بتصحيح المقدمة الصغرى ليبنى عليه تصحيح المقدمة الكبرى؛ وقد صححها بمبدأ الوضع:

- إذا ثبت أن الأعراض قائمة بالجواهر ثبت لا محالة أنها متغيرة لكن قد ثبت أن الأعراض قائمة بالجواهر، فقد ثبت أنها متغيرة لا محالة. وقد افترض أن خصمه يسلم بلزوم التالي للمقدم وأن النزاع في المقدمة الاستثنائية، ثم بدأ البرهنة بمبدأ الثالث المرفوع: اختصاص الجوهر بحيز دون حيز:

- إما أن يرجع إلى ذاته.

- وإما إلى زائد على ذاته.

ولأنه أبطل الرجوع إلى الذات فإنه لم يبق إلا الرجوع إلى زائد على الذات؛ وقد تفرع من «الزائد» ثنائية أخرى:

- إما أن يرجع إلى نفي أمر ما عن الجوهر.

- وإما أن يرجع إلى ثبوت أمر ما له.

وفي كلتا الحالتين يلزم ثبوت الأعراض فيَقَعُ التسليم بثبوتها. ولذلك ثبتت صحة المقدمة الصغرى من البرهان على حدوث العالم. وقد تفرع بعد هذا إلى تصحيح المقدمة الكبرى من البرهان على حدوث العالم بواسطة برهان جديد؛ وهو:

- كل متغير فقد قام به عرضان حادثان يتعاقبان عليه، وكل من قام به عرضان حادثان يتعاقبان عليه حادث، فكل متغير حادث.

وافترض نزاعاً في هاتين المقدمتين التصحيحيتين فبدأ بتصحيح المقدمة الصغرى أولاً ثم تصحيح المقدمة الكبرى ثانياً. وتمت عملية تصحيح المقدمة الصغرى بقياس جديد، وهو:

- الحركة والسكون طارئان على الجوهر، وكل عرضين طارئين على الجوهر حادثان، فالحركة والسكون حادثان.

وافترض نزاعاً في هاتين المقدمتين - أيضاً - فبدأ في تصحيح الصغرى ثم في تصحيح الكبرى، وصحح الصغرى باعتبار الحركة والسكون عرضين، والعرض يستحيل قيامه بنفسه واستحالة كمونه؛ وصحح المقدمة الكبرى باستحالة انتقال